الباب الخامس

النقد

كانت المسائل النقدية محل تطور كبير فى مصر من أوائل القرن الماضى حتى الآن، وقد تم ذلك تحت تأثير الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى سادت خلال هذه الفترة ، سواء فى داخل البلاد أم فى الخارج .

ففى بداية القرن الماضى ، كان التداول يتم عينا فى بعض الأحوال ونقدا فى أحوال أخرى ، وكان النقد المتداول يتكون من بعض عملات محلية وتركية متدهورة القيمة ، وكان أهمها البارة والقرش (وكان يساوى أربعين بارة) . وكان استخدام هذه النقود قاصرا على داخلية البلاد ، كما وجدت إلى جانبها عملات أجنبية متعددة ، أهمها الريال النمساوى والأسبانى ، وكانت المعاملات الخارجية تتم بواسطتها . ولم تكن هنالك نسب محددة يتم على أساسها تبادل هذه العملات المختلفة المتداولة فى مصر . والواقع فإن البلاد كانت حينذاك خلوا من كل تنظيم نقدى ، وكان ذلك سببا فى إشاعة الفوضى فى التداول والغش فى المعاملات .

وقد ظلت هذه الحالة قائمة خلال الجزء الأكبر من حكم محمد على . كما لوحظ حينذاك قلة كمية النقود بالنسبة لحاجة المعاملات ، التى كانت قد تزايدت تبعا لتزايد النشاط الزراعى والصناعى والتجارى[1] .

كذلك لوحظ أيضا فى ذلك الوقت اطراد تدهور قيمة العملات المحلية والتركية واضطراب قيم العملات المختلفة على وجه العموم ، ويرجع ذلك إلى أسباب مختلفة ، لعل من أهمها تدخل الوالى نفسه للتأثير على هذه القيم بقصد تحقيق ربح من وراء ذلك.

---

(١) على الجريتلى ، المرجع السابق ص ١٠٢ .

وعلى أية حال ، فقد حاول محمد على فى سنة ١٨٣٤ إصلاح حال التداول النقدى فى فى مصر ، وذلك بأن اتخذ فى تلك السنة إجراءين هامين فى هـــذا الشأن[١] : فمن جهة ، قرر ذلك الوالى اتخاذ الريال وحدة للنقود ، وذلك بدلا من البارة أو القرش، اللذين كانت قيمتهما من التدهور بحيث أصبحا لا يصلحان لهذا الغرض . وقد جعل هذا الريال بحيث يضرب من كل من الذهب والفضة ، على أن تكون النسبة بين الريالين الذهبي والفضى على أساس ١ـ٥ر١٥ ، وهى نفس النسبة التى كانت سائدة فى أوروبا حينذاك . ويقال إن محمد على أخذ بذلك بنظام المعدنين ، وإن كان يعترض على ذلك بأن هذا النظام يفترض تقرير حرية السك بالنسبة للمعدنين المتخذين أساسا للنقد ، بينما أن حرية السك هذه لم تكن قائمة عملا فى مصر ، إذ كان السك قاصرا على الحكومة دون الأفراد[٢] .

وبالإضافة إلى الريال كوحدة للنقود ، نص على سك جنيه ذهبى يكون مضاعفا للريال ، كما نص على سك نقود أخرى ، فضية وذهبية، تكون أجزاءه. كما تقرر تثبيت قيمة النقود الأجنبية المتداولة إلى قيمة العملة المصرية، «حيث إن من الضرورى تطابق

---

(١) أنظر فى تحليل مراحل تطور النقد فى مصر ، أستاذنا الدكتور عبد الحكيم الرفاعى ، الاقتصاد السياسى ، ج ١ ، سنة ١٩٣٦ ، والدكتور محمد زكى شافعى ، مقدمة فى النقود والبنوك، الطبعة الثانية ، ص١٢٢ ومابعدها ، والدكتور فؤاد مرسى ، اقتصاديات النقود ، والدكتور محمد لبيب شقير ، النقود سنة ١٩٥٦ ، ص ١٢٥ ومابعدها . ويظهر أن تعديل النظام النقدى ، الذى أجراه محمد على على هذا النحو ، لم يكن واضحا تماما فى ذهن بعض وزرائه ، فقد كتب « سعادة مختاربك ناظر المعارف العمومية » فى تقريره عن أحوال مصر الاقتصادية ، وهو تقرير يبين من بعض عباراته أنه كتب بعد سنة ١٨٣٤ ، « أن العملة المستعملة فى البلاد طبقا للنظام الذى وضعه الجناب العالى أخيرا هى: وحدة النقود هى القرش ، وهو يساوى من حيث وزنه ٣/٤ من ريال اريا تريزا الخ» . انظر مؤلف محمد فؤاد شكرى وآخرين ، المرجع السابق، ص ٧٢٦ .

(٢) انظر أرمنجون ، المرجع السابق ، ص ٣٦١ ـ ٣٦٢ .

قيمة عملات البلاد الأجنبية مع عملة مصر» [١].

ولو أن العملة الوطنية التى نظمها محمد على على هذا النحو كانت قدسكت بكميات مناسبة لتمكنت ، بفرض توافر شروط معينة ، من أن تحل تماما محل العملات الأجنبية فى التداول ، ولتمتعت مصر بذلك ، من ذلك الحين ، بنقد وطنى مستقل ،على أن شيئا من ذلك لم يحصل ، بدليل أن العملات الأجنبية ظلت متداولة فى أسواق مصر، وإن كان محمد على قد تناول تداولها بالتنظيم هى الأخرى كما ذكرنا حالا، وذلك بتحديده نسبا يتم على أساسها تبادل كل من هذه العملات بالعملة المصرية . ويلاحظ بعض الكتاب [٢] أنه رغم إطناب المؤلفين فى مدح هذا النظام ، فإنه يبين من أوامر محمد على وملاحظات الرحالة المعاصرين أنه كان ضعيف الأثر ، وأن قيمة العملات ظلت رغم الإصلاح المذكور ، متقلبة غير مستقرة ، مما مكن البعض من تحقيق أرباح نتيجة فروق أسعارها . بل إن من الكتاب [٣] من يذكر أن هذا الإصلاح كان معيبا من حيث تقريره سعرا قانونيا لجميع العملات الأجنبية التى كانت تتداول حينذاك .

وظلت مصر ، حتى أواخر القرن الماضى ، تعانى كثرة الزيوف فى بعض مسكوكاتها الوطنية ، وندرة بعض مسكوكاتها الأخرى ، وعدم اتحادها فى الوزن والعيار ، كما ظلت البلاد تعانى أيضا اضطراب قيمة العملات الأجنبية المتداولة ، وتقلب أسعارها [٤] ، وتدهور قيمة بعضها ، مما ظهر أثره جليا على الأخص عندما أخذت قيمة العملات الفضية فى التدهور ، تبعا لانخفاض ثمن الفضة فى العالم منذ سنة ١٨٧٣ . والواقع فإن استمرار قبول هذه العملات فى التداول فى مصر جعل حينذاك يهدد بإغراق أسواقنا

---

(١) نص قرار سنة ١٨٣٤ المشار إليه ، منشور فى أرمنجون، المرجع السابق ، ص ٦٨٥ـ٦٨٧.

(٢) الجريتلى ـ المرجع السابق ص ١٠٣ . (٣) أرمنجون ـ المرجع السابق ص ٣٥٦ .

(4) «Le Tarif officiel restait le plus souvent lettre morte. Le rapport entre les diverses pièces et la piastre variait suivant les personnes, les régions et les saisons» Arminjon, op. cit, p. 359.

بهذه العملات المتدهورة، واستنزاف رصيدنا من العملات الذهبية ، عن طريق تصديرها إلى الخارج .

لذلك سارعت الحكومة إلى إجراء إصلاح آخر سنة ١٨٨٥ ، قررت فيه اتباع معدن واحد ، هو الذهب، أساسا للنقد ، إذ اتخذت الجنيه المصرى الذهبى وحدة النقد الجديد . أما الفضة ، فقد أصبحت من بين العملات المساعدة ، إذ لم يعد يعترف لها إلا بقوة إبراء محدودة ، ولم يعد يسك منها إلا كميات معينة . أما العملات الأجنبية ، فقد منع تداولها فى مصر ، وذلك باستثناء ثلاثة منها : هى الجنيه الإنجليزى والوينتو والجنيه المجيدى ، وهى التى أبقيت فى التعامل انتظارا للوقت الذى يتمكن فيه الجنيه المصرى من طردها من التداول . وبذلك كان من المستطاع أن ينتهى هذا الإصلاح هو الآخر إلى تمتع مصر بعملة وطنية مستقلة، وتخلصها نهائيا من تلك العملات الأجنبية، وذلك بشرط سك كميات من الجنيه المصرى الذهب كافية بحاجة التعامل ، على أن هذا الشرط لم يتحقق هذه المرة أيضا ، إذ لم يسك من تلك العملة إلا مقدار ضئيل فى سنة ١٨٨٩ ، لذلك بقيت فى التداول العملات الأجنبية المشار إليها حالا والتى أعطاها مشرع سنة ١٨٨٥ سعرا قانونيا . وعلى الأصح ، فإن الذى بقى أساسا فى التداول من هذه العملات كان الجنيه الاسترلينى ، الذى كان أردأها جميعا ، والذى تمكن بسبب ذلك من طردها من التداول، عملا بقانون جريشام . والواقع فقد كانت هذه العملة أكثر العملات الأجنبية تداولا فى مصر حتى خلال الفترة السابقة على إصلاح سنة ١٨٨٥ . ونتيجة ذلك كله أن الإصلاح المذكور لم يُمتِّع مصر بعملة وطنية مستقلة، لكنه أنهى رغم ذلك تعدد العملات المتداولة فيها ، وأمن البلاد من اضطراب أسعار هذه العملات وتدهور قيمتها ، كما حدد ذلك القانون بصفة نهائية ، دور الفضة، بأن جعلها مجرد عملة مساعدة ، ومنع ما كان ينتاب العملة من التزييف وسوء السك . كما كان من نتيجته على وجه العموم حصول البلاد على كميات من النقود تكفى حاجة المعاملات،

وكان لذلك أثر واضح فى تسهيل حركة المبادلات الداخلية والخارجية على السواء .

ومهما يكن من أمر، فقد بقيت مصر تعتمد أساسا ، حتى أواخر القرن الماضى ، على النقود المعدنية فى التداول . وظل التعامل بالنقود الكتابية ، وأخصها الشيكات، محصورا فى نطاق ضيق جدا حتى ذلك التاريخ . أما النقود الورقية ، فقد بقيت مجهولة تماما طوال تلك الفترة . ثم أخذ الأمر يتغير تدريجيا من ذلك الوقت ، حتى أصبحت الغلبة للنقود الورقية والكتابية ، أما النقود المعدنية ، فلم يبق منها إلا النقود المساعدة .

وكانت سنة ١٨٩٨ بداية هذا التطور الكبير فى نظمنا النقدية ، فقد أنشئ البنك الأهلى فى ذلك التاريخ كشركة مساهمة مصرية ، ذات رأسمال انجليزى . ومنح هذا البنك وحده امتياز إصدار النقد الورقى[1] . ولا يمكن القول إن التفكير فى إصدار هذه الأوراق كان بغرض سد نقص ما فى كمية النقود التى كان يحتاجها التعامل، فالثابت أن النقد المعدنى اللازم لذلك كان متوافرا فى البلاد على وجه الإجمال ، وعلى الأخص ، فقد كانت كميات مناسبة من الجنيه الإنجليزى الذهب تستورد سنويا عن طريق البنوك التجارية التى كانت قائمة حينذاك ، وذلك لتمويل محصول القطن استعدادا للموسم، وكان يعقب ذلك فترة أخرى يعاد فيها تصدير الجزء الأكبر من النقد المستورد، وذلك سدادا لما على مصر من استحقاقات شتى ، كأقساط الدين العام أو ثمن البضائع المستوردة الخ . أما الفرق بين هذين المبلغين ، فكان يبقى مدخرا أو مكتنزا فى البلاد.

تلك كانت الطريقة التى اتبعت ، منذ إصلاح سنة ١٨٨٥ للموازنة بين حاجة التعامل وكمية النقد المتداول . وليس ما يدل كما قلنا حالا على أن هذه الموازنة لم تكن

---

(١) هذا ، وكان بعض الماليين الأجانب قد تقدموا ، أكثر من مرة، إلى إسماعيل باقتراح إنشاء بنك للإصدار فى مصر ، لكن رفض الوالى ذلك الاقتراح ، لاعتقاده أن الفلاح المصرى لم يكن متمدينا بالدرجة التى تكفى لاستخدام النقود الورقية، وأن العملة المعدنية أصلح لرفاهة البلاد» . انظر لانديس ، المرجع السابق ، ص ١٤٣

تتم عملا ، لذلك يتعذر القول بأنه كان الغرض من إصدار النقود الورقية الجديدة سد حاجة المعاملات الحقيقية . فلماذا إذن منح البنك الأهلى امتياز الإصدار فى ذلك الحين؟ . يذكر البنك ، فى كتابه فى عيده الخمسينى[1] ، أن عام ١٨٩٨ هذا امتاز بتطورات كثيرة فى مصر ، « ففى شهر فبراير وقع عقد إنشاء خزان أسوان وقناطر أسيوط، وفى ٢١ يناير تم الاتفاق على بيع أملاك الدائرة السنية ، وفى ٢٥ يونيه صدر مرسوم الترخيص فى تأسيس البنك الأهلى المصرى ... »، ويردف الكتاب المذكور قائلا إن هذه الأعمال الثلاثة كانت « مرتبطة إلى حد ما ببعضها » . على أنه لا يوضح هذه الرابطة التى يشير إليها بين تلك المشروعات الثلاث ، بل يقتصر فى هذا الخصوص على الإشارة إلى أن « أحد مؤسسى البنك هو الذى تعهد بتدبير المال اللازم لإنشاء خزان أسوان وقناطر أسيوط، كما قبل مؤسس آخر فى البنك شراء أراضى الدائرة السنية ، وهو ما كانت تبغى الحكومة من ورائه الوفاء بدين تلك الدائرة وإعادة ملكية الأراضى للأهالى بأثمان معتدلة » . ولنا أن نفهم من ذلك أن حصول المؤسسين على ترخيص من الدولة فى إنشاء البنك وامتياز إصدار الأوراق كان مقابل ما قدمه بعضهم للحكومة من قروض ومساعدات مالية ، فإن صح ذلك ، فإنه يوجد شبها بين نشأة البنك الأهلى ونشأة بنوك الإصدار فى بعض الدول الأخرى . فقد حصلت هذه البنوك هى الأخرى على امتياز الإصدار مقابل بعض القروض أو المساعدات المالية التى قدمها أصحابها للدولة .

تلك هى الظروف التى يقال إن البنك نشأ فيها . أما مبررات إنشائه ، فيذكر عنها المؤلف المشار إليه حالا أن فكرة إنشاء بنك للإصدار لم تكن جديدة ، وأن عدم وجود بنك للإصدار بجانب البيوت الأجنبية التجارية القليلة العدد كان عائقا فى سبيل تقدم البلاد . وقد أصبح وجود بنك مصرى بعد استقرار حالة المالية العامة ،

---

(١) البنك الأهلى المصرى ، ١٨٩٨ ـ ١٩٤٨ (الكتاب الذهبى للبنك) المرجع السابق ص ١٧ .

ضرورة لابد منها ، ليقوم على تنظيم وإمساك الحسابات العامة ، ويستشهد ذلك المؤلف على ذلك بما ذكره بعض الكتاب المعاصرين من « أن البلاد قد نضجت ليكون لها بنك للدولة كما هو الشأن فى البلاد الأخرى فسيزول صندوق الدين العام بعد سنوات ويتطلب الأمر عندئذ قيام مؤسسة شبيهة ببنك الدولة للقيام بأعمال الخزانة العامة التى يباشرها صندوق الدين العام الآن . ومن ثم أنشئ فى البداية البنك الأهلى المصرى... وهو يعتبر الآن خزينة الحكومة ، إذ تودع لديه جميع أرصدتها ، باستثناء ماظل بها (منها) مودعا حتى الآن فى صندوق الدين العام »[1] .

ونحن مع اعترافنا بأهمية وجود بنك أو مؤسسة لتنظيم وإمساك الحسابات العامة ، نرى أن ذلك لا يكفى لتفسير إنشاء البنك الأهلى كبنك للإصدار . ولا ينفى ذلك بالطبع أن إنشاء بنك من هذا النوع فى بلد ما يحقق لهـذا البلد جميع المزايا المعروفة التى تترتب ، حسب الأحوال ، إما على إصدار النقود الورقية ، أو على إيجاد بنك مركزى ، أو على الأمرين جميعا ، وذلك بشرط أن يتبع هذا البنك سياسة قوامها مصلحة البلاد .

ومهما يكن من أمر ، فقد جعل للأوراق التى أصدرها البنك الأهلى فى البداية سعر اختيارى ، فلم يلزم الأهالى بقبولها سدادا لديونهم ، وكان الغرض من ذلك إفساح الوقت أمامهم حتى يطمئنوا إليها ، ويتم تعودهم على استعمالها ، وقد تزايد بالفعل استخدام هذه الأوراق ، وكان إقبال بعض الأفراد عليها كبيرا[2] فارتفع الصادر منها من ٩٨ ألف جنيه سنة ١٨٩٩ إلى ٢ر٧٠٠ر٠٠٠ جنيه سنة ١٩١٣ [3] . ورغم ذلك ، فقد بقيت للنقود المعدنية الغلبة فى التداول حتى سنة ١٩١٤ ، على أن

---

(١) البنك الأهلى ، المرجع السابق ص ١٨ ـ ١٩ .

(٢) أرمنجون ـ المرجع السابق ص ٣٨١ .

(٣) البنك الأهلى ، المرجع السابق ص ٢٧ .

الحال تغير فجأة من ذلك التاريخ ، فقد هرع حملة البنكنوت عند إعلان الحرب ، إلى البنك لصرف قيمة أوراقهم ذهبا ، مما تهدد رصيده الذهبي بالانتهاء ، كما تعذر بسبب نشوب تلك الحرب استيراد الذهب من انجلترا لتمويل المحصول،لذلك فرضت الحكومة فى أغسطس سنة ١٩١٤ السعر الإلزامى لأوراق البنكنوت . ثم اختفى الذهب من التداول ، وأصبح البنكنوت وحده العملة المتداولة ، وذلك بالطبع ، إلى جانب النقود المساعدة . فكان ذلك سببا فى تزايد الكميات المصدرة من تلك الأوراق ، وظلت هذه الظاهرة تتأكد من ذلك التاريخ حتى الآن ، حتى بلغ البنكنوت المتداول خارج البنوك فى ديسمبر سنة ١٩٦٠ـ٨ر٢٠٦ مليون جنيه ، بينما بلغت قيمة العملة المساعدة (الورقية والمعدنية) ١٣٦ مليون جنيه فى نفس التاريخ ، أما كمية وسائل الدفع عامة (بما فيها الودائع وحسابات المقاصة وحسابات أخرى بالجنيه المصرى) ، فقدرت فى التاريخ نفسه بـ ٦ر٦٥١ مليون جنيه .

ويمكن أن يقال إن العملة الورقية كانت فى بدايتها مستقلة عن غيرها من العملات، وعلى الأخص ، فإنها كانت مستقلة عن الجنيه الإنجليزى . والواقع فإن التبعية النقدية كانت منتفية أيضا حتى قبل صدور العملة المذكورة ، وذلك بالرغم من أن الجنيه الإنجليزى الذهب كان من أكثر العملات الأجنبية ، إن لم يكن أكثرها استعمالا فى مصر منذ زيادة تصدير القطن المصرى إلى بريطانيا فى النصف الأول من القرن الماضى ، وبالرغم أيضا من أن الجنيه المذكور أصبح يستعمل وحده أساسا فى السوق المصرية خلال الفترة بين سنة ١٨٨٥ إلى سنة ١٩١٤ على ماسبق بيانه ، إذ لم يكن من شأن ذلك كله تبعية نقدنا للجنيه الإنجليزى. والواقع فإنه يتعذر الحديث عن التبعية النقدية حيث يسود النقد المعدنى على وجه العموم . لكن هذه التبعية يمكن أن تقوم بالعكس إذا ماتوافرت ظروف معينة فى ظل نظام النقد الورقى ، وهو ماوقع بالفعل فى مصر ابتداء من سنة ١٩١٦ . ففى أكتوبر من تلك السنة ، أعلن بنك انجلترا

البنك الأهلى بأنه أصبح متعذرا عليه تقديم الذهب إليه كغطاء للإصدار (وقد كان قانون البنك ينص على أن يكون نصف هذا الغطاء ذهبا والنصف الآخر أوراقا مالية تختارها الحكومة) ، وقد وافق المستشار المالى للحكومة ، وكان انجليزيا ، على أن تحل أذونات الخزانة البريطانية ، بصفة مؤقتة ، محل الذهب فى غطاء الإصدار المصرى. وبقى هذا الإجراء الوقتى قائما من ذلك التاريخ حتى سنة ١٩٤٨ . ومن جهة أخرى ، سار البنك فى تلك الفترة على سياسة تثبيت سعر الصرف بين مصر وانجلترا على أساس أن الجنيه الاسترلينى يساوى ٩٧٫٥ قرشا مصريا ، كما سار على إتمام التحويل بين هاتين العملتين بصفة آلية . وقد ربطت هذا الإجراءات العملة المصرية إلى العملة البريطانية برباط وثيق . وأصبحت مصر بذلك على قاعدة الاسترلينى . ويتضح ذلك إذا تذكرنا أن قبول أذونات الخزانة البريطانية فى غطاء النقد المصرى ، دون قيد أو شرط ، كان من شأنه تمكين بريطانيا عمليا من الحصول على أية كمية تشاء من العملة المصرية ، فمثلا كان يكفى فى هذا السبيل أن تقدم الحكومة البريطانية مثلا أذونات على خزانتها إلى البنك الأهلى ، حتى يصدر هذا البنك كمية مقابلة من النقد المصرى يسلمها لتلك الحكومة ، وقد سهل هذا التنظيم على الحكومة البريطانية أثناء الحربين الأولى والثانية الحصول على الجنيهات المصرية اللازمة لتمويل عملياتها الحربية فى مصر ، وزاد هذا الأمر سهولة تثبيت سعر الصرف بين العملتين على نحو ماسبق بيانه ، إذ لو ترك هذا السعر حرا لارتفعت قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للاسترلينى خلال الحربين ، بل وفى أعقابهما أيضا ، على الأخص بسبب كثرة الطلب على عملتنا من جانب بريطانيا فى ذلك الحين كما سبق القول . وبعبارة أخرى ، فقد أصبح فى استطاعة السلطات النقدية البريطانية بفضل هذا التنظيم أن تؤثر تأثيرا مباشرا — وآليا — فى كمية النقد المتداول فى مصر ، وبالتالى فى مستوى الأسعار فيها ، فتحدث فيها تضخما أو انكماشا حسب الأحوال . ويفسر ذلك ما وقع فعلا من تضخم وارتفاع فى

مستوى الأسعار فى مصر خلال الحربين العالميتين. ولكن حتى بدون إحداث السلطات النقدية البريطانية أو غيرها تلك الحركات التضخمية أو الانكماشية فى مصر ، فإن العملة المصرية أصبحت، بسبب ارتباطها بالعملة الإنجليزية كما سبق بيانه، تتبع هذا العملة فى تقلباتها فى الأسواق العالمية ، فترتفع قيمة عملتنا بارتفاع قيمة العملة الإنجليزية ، وتنخفض بانخفاضها ، وبذلك أصبحت قيمة الجنيه المصرى متوقفة على الظروف التى تحيط بالجنيه الاسترلينى ـ سواء فى ذلك الظروف فى داخل بريطانيا ذاتها أوفى خارجها ـ أما ظروف مصر ذاتها ، فلم يكن لها فى عملتنا أى تأثير محسوس ، ومؤدى ذلك أن نظامنا النقدى ، وهو من أدق أجهزتنا الاقتصادية وأكثرها فاعلية وتأثيرا فى حياتنا ، كان بذلك لا يعمل تبعا للقوى التى تعمل فى مجتمعنا وحسب ، ولا يعكس الظروف التى نمر بها فى فترات تاريخنا المختلفة فقط ، بل كان يخضع أيضا لمؤثرات تتعلق بغيرنا، ويترجم عن ظروف يمر بها سوانا، ومن أشهر الأمثلة على ذلك أن قيمة الجنيه المصرى ارتفعت بارتفاع قيمة الجنيه الاسترلينى عند عودته إلى قاعدة الذهب سنة ١٩٢٥ ، ثم انخفضت قيمة عملتنا عندما انخفضت قيمة العملة الاسترلينية بخروج انجلترا على قاعدة الذهب فى أكتوبر سنة ١٩٣١ .

ويمكن أن نضيف إلى ماتقدم أن هذه التبعية كانت تجعل من المتعذر استخدام جهازنا النقدى ، بفرض اتجاه الرغبة إلى ذلك ، فى تحقيق بعض أغراضنا الوطنية الاقتصادية ، كاستخدام هذا الجهاز فى إحداث التنمية الاقتصادية مثلا . فإن ذلك إنما يكون مستطاعا إذا كانت مصر مستقلة بأمر هذا الجهاز ؛ تديره على النحو الذى تشاء، وهو مالم يكن واقعا بالفعل ، بسبب الروابط التى ربطتنا بعجلة الجنيه الاسترلينى كما سبق بيانه[1] .

---

(١) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الثالث، سنة ١٩٥١ ، ص ١٨٩ ـ ١٩٠ .

ولا شك أن هـــذا الرباط النقدى لم يكن قائما وحده ، بل كانت تربط مصر إلى بريطانيا علاقات أخرى ، منها ماهو اقتصادى (كالروابط التجارية) ، ومنها ما هو سياسى ، وقد كان لـكل من هذه العـــلاقات الاقتصادية والسياسية أثرها على العلاقة النقدية . وعلى الأخص فقد كانت صادرات مصر إلى المملـكة المتحدة وسائر دول المنطقة الاسترلينية تؤلف جزءا كبيرا من مجموع صادراتنا على وجه العموم ، كما أن كثيرا من الدول الأخرى التى كانت تستورد منا كميات كبيرة من السلع كانت تدفع لنا بالاسترلينى ، هذا فضلا عن أن الجزء الأكبر من مدفوعات مصر الخارجية ، بما فى ذلك المدفوعات عن الخدمات وغيرها من الواردات غـير المنظورة ، كان يدفع بالاسترلينى أيضا[1] .

وعلى أية حال فإنه تجب الإشارة إلى أن الرابطة النقدية المذكورة أفادت مصر فى بعض الظروف ، لـكنها أضرت بها ضررا بليغا فى ظروف أخرى . كما أنه لو استمرت هذه التبعية لـكان من المتعذر على مصر تطبيق أية سياسة اقتصادية مستقلة . لذلك كان غريبا أن يغفل البنك الأهلى — فى كتابه التذكارى — بيان أضرار هذه التبعية ، وأن يشيد بمزاياها ، قائلا إن النظام الجديد أثبت نفعه فى تمويل تجارة مصر ، إذ عملت مرونته على سهولة زيادة أو إنقاص تداول العملة وفقا للحركات الموسمية ، كأنما كان ذلك أمرا متعـذرا بدون هذه الوسيلة ، على أن الغرابة تنتفى إذا تذكرنا أن البنك الأهلى بقى ، حتى احتفاله بعيده الخمسينى المذكور ، ولسنوات قليلة بعدها ، بنـكا انجليزيا فى إدارته وسياسته وأهدافه .

---

(١) أنظر فؤاد مرسى ، مبادئ نظرية النقود ، سنة ١٩٥١ ، ص ١٦٦—١٦٩ ، ومحمد زكى شافعى ، المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

وعلى أية حال فقد كانت تبعية مصر النقدية إلى انجلترا هذه سببا لاعتبار مصر فى السنوات السابقة على الحرب العالمية الثانية عضوا فيما اصطلح على تسميته حينذاك بالكتلة الاسترلينية ـ وهى مجموعة البلاد التى كانت تحتفظ فى انجلترا بأرصدتها النقدية ، والتى كانت تقيم الصرف بينها وبين انجلترا على أساس سعر ثابت .

ولما نشبت الحرب العالمية الثانية ، دخلت مصر فيما يسمى بالمنطقة الاسترلينية[1]، وهى مجموعة من البلاد تقع فى الأصل تحت السيطرة أو النفوذ البريطانى، وتأخذ فى تحويلاتها النقدية بنظام معين ، قوامه ترك هذه التحويلات حرة ـ بصفة أساسية ـ فيما بين البلاد المنضمة إلى المنطقة . أما التحويلات بين هذه البلاد من ناحية، وغيرها من ناحية أخرى. فتخضع للرقابة على النقد . وتنظم هذه الرقابة فى جميع تلك البلاد على أسس واحدة تستقل بوضعها السلطات النقدية البريطانية . كما تواضعت البلاد المذكورة على أن تسلم حصيلتها من بعض النقود الأجنبية، وأهمها الدولار ، إلى مجمع فى لندن . على أن يقوم هذا المجمع بمنح كل منها قدرا من تلك النقود ، وذلك تبعا لما يراه فى صالح المنطقة[2]. وقد عرفت بعض نشرات بنك نيوزيلند المركزى المنطقة الاسترلينية المذكورة تعريفا يدل على مدى خضوع هذا التنظيم لمشيئة انجلترا، فذكرت أنها منطقة نقدية تعطى لها المملكة المتحدة تعريفا من حين إلى آخر بحسب تعليمات الرقابة على النقد ، أو بعبارة أخرى ، يمكن القول بأن المنطقة الاسترلينية ناد تقوم فيه لندن بوظيفة السكرتير الذى من حقه أن يقبل انضمام الأعضاء أو يطردهم وفق هواه ، وأن يعدل من قوانين

---

(١) انظر الدكتور رفعت محجوب ـ منطقة الاسترلينى وموقف مصر منها ـ جامعة القاهرة . فرع الخرطوم، سنة ١٩٥٧ . والنشرة الاقتصادية ، البنك الأهلى ، المجلد السادس، العدد الثانى ١٩٥٣، ص ٩٧ ـ ١٠٠ .

(٢) كستنر ، المرجع السابق ، ص ٢٢ .

النادى وأنظمته بحسب رغبته[١] .

وتطبيقا لذلك ، فرضت مصر بناء على طلب انجلترا الرقابة على النقد ابتداء من سنة ١٩٣٩ .

ويمكن أن يعد فرض هذه الرقابة ، فى حد ذاته ، فاتحة استخدام النقد فى مصر كوسيلة لتحقيق بعض الأغراض الاقتصادية ، وهو مالم يكن يقع قبلا ، إذ كانت السلطات المصرية فى مصر فيما مضى تترك النقد حرا ، فلا تحاول أن تتخذه وسيلة إلى تحقيق بعض أهدافها الاقتصادية أو غيرها[٢] . على أن رقابة النقد بالطريقة التى فرضت بها فى ذلك الحين ، لم تكن تهدف إلى أغراض مصرية خالصة ، بل كان الغرض منها خدمة صالح المنطقة فى مجموعها ، وإن تعارض ذلك مع صالح أى بلد على حدة ، وعلى وجه أدق ، فإنها كانت ترمى إلى تحقيق أطماع بريطانيا فى كسب الحرب . ويبين من ذلك أن هذه الرقابة زادت فى تبعية النقد المصرى إلى النقد الاسترلينى[٣] .

---

(١) لم يكن البنك الأهلى يحتفظ لنفسه بأرصدة أجنبية فى أى مكان بخلاف الاسترلينى فى لندن ، وذلك فيما عدا بعض أرصدة تشغيل صغيرة لدى مراسليه فى الخارج . انظر بحث كستنر عن الرقابة على النقد ، مجموعة محاضرات معهد الدراسات المصرفية ، سنة ١٩٥٦ ، ص ١٩ .

(٢) وذلك إذ تركنا جانبا ما سبقت الإشارة إليه من عمل انجلترا على ربط نقدنا بنقدها ، فتتحقق بذلك تبعيتنا الاقتصادية لها .

(٣) يذكر كستنر أن البنك الأهلى كان ، قبل سنة ١٩٤٥ ، يقوم وحده بكل شئون الرقابة بموجب التعليمات التى تصدر من بنك انجلترا . والأدهى من ذلك أن منشورات الرقابة على النقد التى كانت ترسل للبنوك كانت تعتبر فى غاية السرية ، لا يجوز أن يعلم بها المتعاملون ، بل لا يجوز أن تعلم بها الحكومة نفسها . كان ذلك قبل إنشاء اللجنة المركزية للرقابة على النقد سنة ١٩٤٥ من ممثلى الحكومة والبنك الأهلى التى استطاعت الحكومة عن طريقها أن توجه الرقابة بما يتفق مع مصلحة مصر . وقد ألغيت هذه اللجنة فيما بعد . كستنر ، المرجع السابق ، ص ٢٢ .

على أن مصر لم تلبث عقب الحرب أن ضاقت بهـــذه الرابطة ذرعا ، إذ تأكد لها أن فى استمرارها خطرا عليها . فقد ذكرنا أن هذه الرابطة ، بما كانت تستتبعه من آليـــة التحويل بين مصر وبريطانيا ، كانت سببا فى تراكم أرصدتنا الاسترلينية . وكانت انجلترا تقاوم دفع هذه الديون ـ كما أن الجنيه الاسترلينى كان قد فقد فى أعقاب تلك الحرب كثيرا من أهميته كعملة دولية ، بسبب صعوبة تحويله إلى العملات الهـامة الأخرى حينذاك ، لذلك لم يكن من صالح مصر أن تستمر فى الأخذ بنظامها القديم ، وإلا لزاد تراكم الاسترلينى لديها ـ دون أن تفيد منـــه على نحو ماينبغى لها . لذلك عمدت إلى الخروج من منطقة الاسترلينى سنة ١٩٤٧ ، وكانت قد مهدت لذلك بانضمامها لصندوق النقد الدولى ، حيث حددت لنقدها قيمة مستقلة بالذهب أو الدولار . وبخروج مصر من منطقة الاسترلينى على هذا النحو ، استقلت بشئون الرقابة على نقدها ، فأصبحت تفرض هذه الرقابة بناء على ماتراه صالحا لها ، وكان طبيعيا لذلك أن تمتد هذه الرقابة إلى التحويلات التى تتم مع المنطقة الاسترلينية ذاتها ، مثالها فى ذلك مثال غيرها من البلاد أو المناطق النقدية . وامتنعت بذلك حرية تحويل الأموال التى كانت مقررة قبلا بين مصر وباقى بلاد المنطقة الاسترلينية . ويعد ذلك فى حـــد ذاته حائلا دون ما كان يجرى سابقا من تحويل آلى للعملة الاسترلينية إلى العملة المصرية عن طريق أذونات الخزانة البريطانية فى البنك الأهلى . على أن هذا التحويل الآلى وقف دونه أيضا تعديل المشرع المصرى قواعد إصدار النقد الورقى ، وقد تم ذلك بمقتضى سلسلة من القوانين التى صدرت تباعا فى سنوات ١٩٤٨ـ١٩٥١ـ١٩٥٥ .

وقد هدفت هذه القوانين جميعها إلى الحيلولة دون استخدام الإسترليني لتغطية أية زيادة فى الإصـدار ، والالتجاء فى ذلك إلى سندات الحـكومة المصرية وأذونات الخزانة المصرية ـ وذلك إلى جانب الذهب والنقود الأجنبية القابلة للصرف بالذهب ، كما أضاف القـانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٧ إمكان استخدام الأوراق التجارية القابلة للخصم لهذا الغرض نفسه ، وذلك لما لوحظ من بدء انتشار هذه الأوراق فى التعامل التجارى [١] . كذلك هدفت تلك التشريعات إلى تحقيق مرونة كافية فى الاصدار ، وذلك بعدولها عن تحديد نسبة معينة للغطاء الذهبي ، وهى النسبة التى كانت يحددها قانون سنة ١٨٩٨ بمقدار النصف .

وقد عملت الإجراءات السابقة على تحقيـق استقلال النقد المصرى عن النقد الاسترليني ، وساعد فى ذلك أيضا ضعف أهمية المنطقة الاسترلينية فى ميزان مدفوعاتنا عنه سابقا ، إذ لم تحتفظ هذه المنطقة بنفس القوة النسبية التى كانت لها قبلا، سواء فى معاملاتها المنظورة أوغير المنظورة . ولم يعد الاسترليني هو الوسيلة الأولى للدفع بيننا وبين الخارج كما كان الحال سابقا [٢] .

---

(١) انظر فى تحبيذ هذا النظام . البنك المركزى والرقابة على البنوك والائتمان ، بنك مصر النشرة الاقتصادية، العدد الثالث سبتمبر سنة ١٩٥٧، ص ٣٥ . ومحمد زكى شافعى، المرجع السابق، ص ٢٣٦ .

(٢) ويجدر بنا أن نشير هنا إلى صدور القرار الوزارى رقم ٣٤ سنة ١٩٥٦ ، الذى قضى بأن يقوم البنك الأهلى المصرى ، بالاشتراك مع وزارة المالية والاقتصاد ، بتحديد أسعار صرف الجنيه المصرى بالعملات الأجنبية على أساس أسعار التعادل التى يعلنها صندوق النقد الدولى ، وعلى ألا تجاوز هذه الأسعار ارتفاعا أو هبوطا ١ ٪ من سعر التعادل . وفى حالة عدم إعلان سعر التعادل لعملة إحدى الدول المنضمة لصندوق النقد الدولى، وكذلك بالنسبة للدول غير المنضمة إلى الصندوق، يقوم البنك الأهلى المصرى بتحديد سعر الصرف على أساس الأسعار السائدة فى الأسواق الخارجية. ويذكر بيان وزير المالية عن ميزانية سنة ١٩٥٦ـ١٩٥٧ أن هذا الإجراء يحقق استقلال الجنيه المصرى استقلالا شاملا ، بعد أن أصبحت علاقة مصر بصندوق النقد علاقة مباشرة وليست عن طريق الاسترليني. ويضيف البيان المذكور أن هذا القرار يضع الأساس لإنشاء سوق محلية للصرف الأجنبى.

ومهما يكن من أمر فإن لكل استقلال ثمنه . وقد كان ثمن استقلالنا النقدى تلك العناية التى يجب علينا بذلها للمحافظة على قيمة هذا النقد. وليس ذلك مطلبا سهلا حتى فى الدول الكبرى أو ذات الاقتصاديات النامية ، وهو يبدو أكثر صعوبة فى مصر ، خاصة إذا راعينا كثرة إنفاقها الخارجى ، وما تتعرض له من عقبات فى تصريف محصولاتها ومنتجاتها فى الخارج ، وتعرض صادراتها الأساسية لتقلبات كثيرة فى الثمن والكمية . وقد تباقبت الوسائل التى لجأت إليها مصر ، منذ خروجها من المنطقة الاسترلينية ، والتى قصدت فيما قصدت إليه ، إلى الدفاع عن مركز عملتنا الوطنية ، ففضلا عن العمل على زيادة الصادرات ، فقد عمدت الحكومة المصرية فى سبيل ذلك أيضا إلى التقليل من الواردات ، وإبرام الاتفاقات الثنائية مع كثير من الدول التى تتعامل معها ، وتشديد الرقابة على النقد مع تحقيق بعض المرونة فيها أحيانا ، وذلك عن طريق ما اتبع فى تواريخ مختلفة من أنظمة خاصة ، كجنيه التصدير وحقوق الاستيراد الخ . . وقد اختلف نصيب هذه الإجراءات والنظم من النجاح والفشل .

على أنه إذا كانت الإجراءات والنظم النقدية المشار إليها قد جعلت بعض أهدافها الدفاع عن قيمة العملة فى الخارج ، فقد كان لها إلى جانب ذلك آثار كبيرة فى مختلف قطاعات حياتنا الاقتصادية . ويبين من ذلك أن الحكومة المصرية استمرت فيما كانت قد بدأته عند تقريرها رقابة النقد أول مرة سنة ١٩٣٩ ، من استخدام الوسائل النقدية للتوجيه الاقتصادى . وفى هذا السبيل، أضافت الحكومة أمرا آخر ذا أهمية كبيرة ، هو تخويلها البنك الأهلى سلطات البنك المركزى . مع تحديد نطاق عملياته التجارية. والواقع أن اتخاذ هذا الإجراء كان يثار من قديم بين الفينة والفينة[1] . وكان البنك الأهلى يرى

---

(١) لقد بدأت الحكومة محاولاتها فى هذا الخصوص فى سنة ١٩٠٤ ، بل إنها ذهبت فى سنة ١٩١٥ ، إلى حد اقتراح سحب امتياز إصدار البنكنوت من البنك الأهلى مقابل دفع تعويض ، فيكون للحكومة وحدها حق إصدار البنكنوت ، على أن يواصل البنك القيام بالعملية لحساب =

أنه يقوم ببعض وظائف البنك المركزى وإن لم يعتبر كذلك قانونا. وفى سنة ١٩٤٠، صدر قانون بمد امتياز البنك الأهلى، وعدل هذا القانون من نظم البنك بما يزيد العنصر المصرى فى إدارته ووظائفه، ووصف ذلك القانون أحيانا بأنه يخلق من البنك الأهلى بنكا مركزيا، وليس ذلك بصحيح. ثم صدر قانون آخر (القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١)، يحدد أهداف البنك بالعمل على ثبات قيمة النقد المصرى ، وتنظيم الائتمان بما يكفل المصلحة العامة باعتباره المقرض الأخير . وتمكينا له من القيام بهذه المهام أوجب ذلك القانون على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسب معينة من ودائعها فى صورة رصيد دائن لدى البنك، كما ترك رسم السياسة بالنسبة لشئون النقد والائتمان والصرف إلى لجنة تؤلف من ممثلين لوزارة المالية والبنك . كما حظر ذلك القانون على البنك مزاولة العمليات التجارية الصغرى .

ولا شك أن هذا القانون كان يحمل فى طياته إقرارا من المشرع لفكرة التوجيه الاقتصادى عن طريق سياسة النقد والائتمان . وقد ازداد هذا الاتجاه توكيدا بصدور القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧[1] المشار إليه حالا، والذى أكد إشراف الحكومة على البنك الأهلى ، كما زاد سلطات البنك فى الرقابة على البنوك الأخرى ، وكذلك سلطاته الخاصة بتنظيم الائتمان. ويكفى فى ذلك أن نشير إلى ما ورد فى المادة الأولى من هذا القانون الأخير من أن يكون البنك الأهلى هو البنك المركزى للدولة، وهو يقوم بتنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية ويشرف على تنفيذها بما يحقق الخطة العامة للدولة ويساعد على دعم الاقتصاد القومى واستقرار النقد المصرى . هذا وقد ألغى قانون سنة ١٩٥٧ المذكور لجنة النقد والائتمان والصرف التى أشرنا إليها حالا، وعهد بمسئولياتها إلى مجلس إدارة البنك، كما أعاد

الحكومة مقابل أتعاب يتقاضاها . وفى السنوات الثلاثينية ، عاد التفكير فى تحويل البنك الأهلى إلى بنك مركزى. أنظر البنك الأهلى المصرى ، ١٨٩٨ — ١٩٤٨ ، ص ٤٧ . ومحمد زكى شافعى ، المرجع السابق ، ص ٢٥١ ومابعدها .

(١) النشرة الاقتصادية ، البنك الأهلى ، المجلد العاشر ، العدد الثالث ، ١٩٥٧ ، ص ٢٦٧ ومابعدها .

تنظيم عضوية هذا المجلس بما يضمن اشتراك الحكومة فعليا فى وضع سياسة البنك المركزى .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ مقررا جعل البنك الأهلى مؤسسة عامة ونقل ملكيته إلى الدولة . ولم يتخذ هذا الإجراء بغرض تمصير البنك كما قد يتبادر إلى الذهن أول وهلة ، فإن البنك رغم أنه كان أجنبيا عند أول إنشائه ، إلا أن ملكية أسهمه تحولت تدريجيا إلى المصريين ، حتى قل ماتملكه الأجانب عن ٢٠٪ من رأس ماله فى سنة ١٩٦٠[١] . فالواقع أن تأميم البنك إنما كان استجابة للرأى القائل بوجوب تملك الدولة للبنوك المركزية ، بسبب مالهذه البنوك من أهمية ومداخلة فى رسم السياسة النقدية والمالية وتنفيذها . وقد ظل البنك طوال خضوعه للسيطرة الأجنبية يقاوم فكرة التأميم هذه ، التى جعلت تراود الأذهان خاصة عقب الحرب العالمية[٢] الثانية ، لكنه دافع عن هذه الفكرة بعد تمصير إدارته ، فذكر ، فى تعليقه على القانون الصادر بتأميمه[٣] ، أن هذا القانون «لم يكن مثار دهشة للمتتبعين للتطورات الحديثة فى تشريعات البنوك المركزية ، فمنذ منتصف العقد الثالث قوى الاتجاه نحو انتقال ملكية البنوك المركزية للدولة. وما إن انتهت الحرب العالمية الثانية، حتى شاع تأميم البنوك المركزية فى معظم الدول بغض النظر عن اختلاف نظمها السياسية . وكان من أسبق الدول إلى هذا السبيل انجلترا وفرنسا وتشيكوسلوفاكية والأرجنتين ويوغوسلافيا ورومانيا والمجر والهندوهولندا . وفضلا عن ذلك، فإن معظم البنوك المركزية التى أنشئت عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى أنشئت مملوكة ملكية تامة للدولة . وقد لا يمارى أحد فى أن امتلاك الأفراد أو المؤسسات المصرفية التجارية للبنوك المركزية لم يعد فى الوقت الحاضر سوى بقية من آثار المراحل الأولى لتطور نظام البنوك المركزية.

---

(١) البنك الأهلى المصرى النشرة الاقتصادية ، المجلد الثالث عشر ، العدد الأول ، سنة ١٩٦٠ ، ص ١ .

(٢) الكتاب الذهبى للبنك ، المرجع السابق ، ص ١٢١ .

(٣) النشرة الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص ٢ و ٣ .

« على أن ثمة دافعاً آخر لنقل ملكية البنك الأهلى المصرى إلى الدولة ذلك أن مصرف سوريا المركزى بدوره ملك للدولة ، ولا شك أن الاتجاه العام نحو توحيد القوانين السائدة فى إقليمى الجمهورية العربية المتحدة اقتضى تأميم البنك المصرى تنسيقا للنظم النقدية والمصرفة بين الإقليمين .

« وقد توثقت الأواصر طويلا بين البنك الأهلى المصرى والحكومة ابتغاء العمل على تنسيق سياسة البنك المركزى مع سائر نواحى السياسة الاقتصادية للدولة. ومن ثم كان التأميم لايعنى سوى مجرد إضفاء الصبغة القانونية على تلك التقاليد العريقة الراسخة التى يقوم عليها التعاون الكامل المتبادل بين البنك والحكومة » .

ومهما يكن من أمر، فقد ظل البنك الأهلى المصرى يقوم بالعمليات التجارية إلى جانب قيامه بوظائفه كبنك مركزى، وإن كان قد امتنع منذ صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١، وكما ذكرنا حالا ، عن مزاولة العمليات التجارية الصغرى. ثم رئى من الواجب الفصل تماما بين أعمال البنك المركزى وبين العمليات التجارية مهما كانت قيمتها ، بحيث يقتصر البنك المركزى على النوع الأول من العمليات ، وهى التى تتلخص أساسا فى تنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها ، بما يستتبع ذلك من إصدار النقد الورقى ووجوب العمل على المحافظة على قيمة النقد ، والإشراف على البنوك الأخرى ، والقيام بمهمة المقرض الأخير بالنسبة لها الخ . لذلك صدر القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ الخاص بإنشاء البنك المركزى ، عن طريق نقل بعض خصوم وأصول البنك الأهلى المصرى إلى البنك الجديد ، وبذلك حل محل البنك الأهلى القديم بنكان: أحدهما هو البنك المركزى ، ويقتصر على الوظائف التى تقوم بها البنوك المركزية عادة، والثانى هو البنك الأهلى المصرى ، وينصرف نشاطه إلى الأعمال التجارية العادية . وقد عمل هذا البنك الأخير ، منذ أول يناير سنة ١٩٦١ ، على تدعيم نشاطه كبنك تجارى ، وخاصة فقد اشترى هذا البنك أهم أصول وخصوم البنك التجارى الإيطالى

والبنك الإيطالى المصرى الخ[١] .

وإذا كان البنك المركزى قد تخفف نهائيا من العمليات التجارية على هـذا النحو ، فإنه يمكن القول بأنه قد أصبح عليه أن يواجه فى حكمة وشجاعة واجبه فى توجيه وتنظيم السياسة الائتمانية والمالية فى وقت تهدف فيه الدولة إلى إحداث التنمية الاقتصادية وتطوير المجتمع بحيث يصبح مجتمعا اشتراكيا ديمقراطيا تعاونيا ، فإن كل هذه مقتضيات وظروف لم تكن قائمة من قبل .

***

ويمكن الآن أن نلخص أهم أوجه التجديد والتطور فى شئوننا النقدية فيما يأتى.

١ ـ تحول الاقتصاد المصرى ، من اقتصاد عينى فى جزء منه ، إلى اقتصاد نقدى فى أهم قطاعاته . وإن كان ذلك لا يعنى اختفاء الاقتصاد العينى تماما. ويستدلون على ذلك بالمقارنة بين كمية وسائل الدفع إلى الدخل الأهلى ، وقد قدرت هذه النسبة فى مصر بـ ٤٢٪ ، وفى لبنان بـ ٥١٪ وفى العراق بـ ٣١٪ الخ.[٢]

٢ ـ كذلك تحول هذا النظام من استخدام العملات الأجنبية بجانب العملات الوطنية إلى الاقتصار على هذه الأخيرة .

٣ ـ وأيضا فقد حل البنكنوت والنقود الكتابية محل النقد المعدنى الذى أصبح مجرد نقد مساعد . وقد ازدادت أهمية هذين النوعين من النقود باطراد النشاط الاقتصادى فى البلاد وما أصاب نظامها المصرفى من تقدم . وسنعود إلى هـذه النقطة فيما بعد .

٤ ـ وإذا نظرنا إلى النقد الورقى، فإنا نجد أنه بدأ مستقلا عن غيره من العملات الأجنبية ، ثم أصبح تابعا لهـا . ثم عاد له استقلاله فى الفترة اللاحقة على الحرب العالمية الثانية .

---

(١) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الرابع عشر ، العدد الأول ، ١٩٦١ ، ص ٤٢ ـ ٤٥ . وانظر بنك الجمهورية ، النشرة الأسبوعية ، العددان ٢٩ و ٣٠ لسنة ١٩٦٠ ؛ ص ١٠ ومابعدها .

(٢) بنك الاسكندرية ، التقرير التجارى الشهرى يوليو سنة ١٩٦٠ ، ص ١٠ ـ ١١ .

٥ ـ وأخيرا ، فقد بدأ نظامنا النقدى بسيطا ، كما كان دور النقود عندنا سلبيا ، على الأقل من بعض الوجوه ، ثم تعقد هذا النظام تدريجيا ، كما تغيرت وظائفه ، فلم يعد يقصد إلى أداء مهام النقد التقليدية وحسب ، كأن يكون مستودعا للقيم أو واسطة للمبادلات الخ، بل أصبحت السلطات العامة ترى فيـــه جهازا من أجهزة التوجيه الاقتصادى .

٦ ـ وأخيرا نذكر أن نطاق التعامل بالجنيه المصرى امتد فى بعض الأوقات فشمل بلادا أخرى غير مصر ، ويرجع ذلك إلى بعض ظروف سياسية ومالية معينة . وتطبيقا لذلك كان التعامل يتم بالجنيه المصرى فى السودان . وذلك حتى ٨ ابريل سنة ١٩٥٧ ، تاريخ الاتفاق على سحب العملة المصرية من تلك البلاد . كذلك كانت عملتنا تتمتع بتداول قانونى فى سوريا حتى سنة ١٩٢٠ ، وفى فلسطين والأردن حتى سنة ١٩٢٧ ، وفى الحبشة حتى سنة ١٩٣٠[1] ، وفى ليبيا فى بعض السنوات اللاحقة على الحرب العالمية الثانية . كما أدى الأخذ بنظام الاتفاقات الثنائية التى عقدتها مصر مع بعض الدول الأخرى عقب تلك الحرب ، والتى نص فى بعضها على اتخاذ الجنيه المصرى أساسا للدفع ، أدت هـــذه الاتفاقات إلى إيجاد نوع من التعامل بتلك العملة خارج حدود مصر .

---

(١) L'Egypt, memento économique, op, cit. p. 163.